التي يتوقف عليها الشروع لكن قد يطلق على المبين بالكسر ايضا لانه
ايضا مما يترتب عليه الشروع فلا حاجة الى تجديد اصطلاح والاقل لا اقل
اللفظي هو خلاف الاصل ويرد عليه ما اورد السيد المحقق ان اصطلاح مقدمة
الكتاب لم يوجد في كلام القوم وما قيل انه وان لم يوجد صريحا لكنه وجد اشارة
فغيه انه دعوى من غير حجة وانما المعلوم من كلامهم اطلاق المقدمة على المبين
بالكسر والمبين بالفتح لا غير ولا يلزم منه كون المقدمة موضوعة في عرفهم للمبين
بل سبب الاطلاق ما قلنا هذا والله اعلم بحقيقة الحال قوله ويقال انه الا
هذا هو الحق لان القدم والحدوث عوارض والتصور والتصديق نوعان
تحت العلم فلا يتوقف تنوعه الى هذين النوعين على عروض العوارض والبحث
المبادي تعلم القضايا ام لا وعلى الثاني يلزم الجهل وعلى الاول فان اريد
انها مطابقة بما هو في نفس الامر ام لا وعلى الثاني الجهل وعلى الاول لزم
التصديق بتلك القضايا قبل ما قيل ان ليس في نفس الامر سوى علوم البارئ
ولا يتصف علومها بالمطابقة لنفس الامر قبلها فلا يلتفت اليه بل لنفس
الامر كون الشيء من دون اعتبار المعتبر بحال فافهم قوله وفيه ما فيه
وجهه هب ان العلم بالغير معلوم من حيث العلم وهو انما يستلزم مغايرة
العلم بالوجه لا مغايرة المكنة والكلام فيه كما انه اذا علم الانسان من حيث
الكتابة فيلزم منه العلم بالكتابة ولو بالوجه لا بخصوص المكنة فتأمل قوله
لكمال ظهوره فان الامور الظاهرة الضرورية كالاضواء ونحوها لا يعلم كنهها
تفصيلا ولذا اختلف فيها قوله ومدار العلم والجهل الخ اشارة الى جواب
ما رويه النصير الطوسي من انه لو كان العلم غير الصورة لما امتاز العلم
والجهل المركب فانه مع كل يتصف بالمطابقة وعدمها بخلاف الصورة لان

الجواب ان مدار العلم والجهل على المعلوم فانه اذا كان المعلوم متحققا في
الواقع وتعلق صفة العلم به فهو علم وان لم يوجد مركب هذا ما عندي
والذي يظهر من كلام البعض هو ان هناك صفتين تحاذيتين بالحقيقة
باحدهما ينكشف المعلوم الواقعي وبالاخرى الغير الواقعي فالصفة الاولى
علم والثانية جهل قوله ولا يبالون جواب عما اورد عليهم من ان العلم
ربما يتعلق بالمعدوم ولا بد للاضافة من وجود المتضايفين ثم في الجواب
نعم فان المعدوم ليس له ذات بل هو لا شيء محض فان شيء ممتاز
عن اي شيء يكون متعلق الاضافة والحق انه لا سبيل الى الارتفاع الا باعتراف
بخروج وجود سوى هذا الوجود الخارجي فافهم قوله والعقل ينتقض عنه فان
الكلام في العلم الذي هو مبدأ الانكشاف ولا يصح ان يكون امرا انتزاعيا
فانه لو كان انتزاعيا كان له مصدق انتزاع هو مصداق الانكشاف فهو العلم
حقيقة ويلزم هذا الانتزاعي وح لا يصح ان يكون اضافة لان الاضافة
معنى انتزاعي فلا بد له مصداق سوى العالم والمعلوم ولا الكيف وجودها
للانكشاف بل هو صفة زائدة قائمة بهما فافهم ثم ان الامام انما قال
بالاضافة في شرح الاشارات في ذلك الاشكال على الفلسفة وتداختار
هو علم الباري انه صفة قائمة ولا يقول بكونه مشتركا لفظيا فلا بد ان
يكون فيه ايضا صفة قائمة عنده فافهم قوله او شبهه المقارنة بالذات والمراد
بالشبه كيفية قائمة بالنفس لها مناسبة ما بشيء بها يكون مبدأ للانكشاف
وهذا بالحقيقة راجع الى ما ذهب اليه مشايخنا انما نزيد به رفع الله تعالى
اعلامهم وكثرهم الله تعالى فانهم لم يزيدوا في تفسير العلم على الحالة
الانجلائية ولعل هذا الراي غير بعيد عن الصواب في علم الممكن وقد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)